

## كيف يبني

# العراق

# سياسته الخارجية؟



**بقلم: إلياس فرحات \***

كتب على العراق منذ إنشائه حدوده الحالية ان يعيش في حال من عدم اليقين السياسي علما ان هذا اليقين صعب المثل عند الكثير من دول المنطقة ايضا. قلما مرت حقبة من الزمن لم يشهد فيها هذا البلد أزمة أو نزاعاً او حربا جراء هذه الحالة فقد اختلطت دائما طموحات سياسييه

مع واجباتهم القومية، ووجد العراق نفسه سباقا في التدخل العسكري في مختلف العهود وفترات عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية.في الأربعينيات كاد رشيد عالي الكيلاني يغير توازنات الحرب العالمية الثانية بمحاولته الارتباط بألمانيا النازية وتهديد الوجود البريطاني في الخليج مستفيدا من وجود القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي في سورية ولبنان. وفي عام 1948 شارك الجيش العراقي بفاعلية في حرب فلسطين مع انه دولة غير حدودية مع فلسطين ومنذ 1967 حتى 1970 رابلت وحدات عسكرية عراقية على الحدود الأردنية -الاسرائيلية في نهر الأردن. وفي عام 1973 شاركت وحدات عراقية في الحرب العربية- الاسرائيلية على الجبهة السورية. وفي الستينيات والسبعينيات دخل في نزاع متقطع مع الاكراد في شمال العراق. وما بين 1980 و1988 دخل في حرب دمرة مع ايران التي اصبحت في حينه تحت حكم الثورة الاسلامية ولم تكذ هذه الحرب تنتهي حتى اجتاح نظام البعث البائد الكويت عام 1990 وتعرض ل ضرب دمرة عام 1991 افضت الى طرد قواته من الكويت وتحريمها وفرضت عقوبات دولية بحقّه وتعرض لحصار دولي ولبعض الهجمات والعمليات الحربية لحين اجتاحته الولايات المتحدة وحلفاؤها عام 2003 ووقع تحت الاحتلال الاميركي.

منذ ذلك الوقت عاش العراق من اصعب الايام في تاريخه شهد فيها اعمالا ارهابية تدميرية داخل المدن والاحياء قتلت الكثير ودمرت بيوتا ومنشآت تحتية، والاطرخ انها قطعت اوصال المجتمع العراقي الذي طالما عرف عنه تماسكه بوحدة ابنائه في اشد الظروف واحلكها. اليوم يكاد العراق ان يتنفس الصعداء مع انسحاب القوات الاميركية في نهاية العام الحالي على امل ان تكون الحكومة المنتخبة على قدر المسؤولية وتنتج في الحفاظ على الاستقرار وادارة شؤون الدولة وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين. تتوافر اليوم فرصة تاريخية لبناء عراق جديد او بمعنى آخر اعادة العراق الى الخريطة الاقليمية والدولية بدور فاعل وتبرز قضايا اساسية على جدول اعمال سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي مثقل.نعرض فيما يلي بعض ابرز القضايا التي تواجه العراق في بناء سياسته الخارجية التي تتخذ صفة الاولوية:

المصالح المشروعة
<p>من المفترض ان تنطلق السياسة الخارجية العراقية من المصالح المشروعة للدولة العراقية والشعب العراقي وان توضع قيد التنفيذ ضمن خطة واضحة المعالم. اولي المسائل في السياسة الخارجية هي تحديد العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية وخصوصا انها على وشك سحب ما تبقى من قواتها المسلحة اواخر العام الحالي على ان تحتفظ بأكبر سفارة اميركية في العالم.فالولايات المتحدة هي عمليا الدولة التي احتلت العراق عام 2003 وهي التي حلت الجيش العراقي واعادت بناءء كما ادارت بناءء قوى الامن الداخلي والاجهزة الامنية. على الصعيد الاداري وتحديدأ خلال فترة الحكم المباشر بواسطة بول بريمر ومجلس الحكم المعين من قبل سلطة الاحتلال صدرت تشريعات ادارية وتنظيمات لاجهزة الادارة والمالية حتى باتت الخبرة الاميركية في الاجهزة الادارية والامنية تنسبه الي حد بعيد تلك التي كانت ايام الانتداب الفرنسي والبريطاني على بعض الدول العربية والتي اوجبت استمرار العلاقة مع سلطة الانتداب السابقة من اجل متابعة بناء الازارة داخل البلد بعد مستقلاله. هذه الاسباب الداخلية تحتم تنظيم العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق الجديد لاستكمال اعمال بناء الازارة العراقية والجيش والاجهزة الامنية ووضع النظم الاقتصادية اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد. اضافة الى ذلك يجب تحديد العلاقة العراقية -الاميركية فيما يتعلق بالدور العراقي في منطقة الخليج وخصوصا في امن المنطقة باعتبارها ذات اهمية استرتاجية للولايات المتحدة نظرا لاحتمالها على اكبر احتياط للنفط والغاز في العالم. هل يجري البحث في معاهدة جديدة تحل مكان اتفاقية وضعية القوات التي وقع عليها الجانبان والتي تنظم عملية سحب القوات الاميركية وانهاء المهسات القتالية؟ ام يجري العمل على وضعية خاصة للعلاقات بين البلدين تتنج حل المسائل العالقة بسلاسة؟ هذا من اهم الاولويات امام الحكومة العراقية.</p>

السياسة مع دول الجوار تفرض نفسها على جدول اعمال الحكومة الجديدة وليس سرا ان دول الجوار وهي تركيا وايران وسورية والمملكة العربية السعودية والاردن لها تاثيرات واضحة داخل العراق لاسباب دينية ومذهبية وعرقية ولها ايضا مصالح مشتركة مع هذا البلد.في حالة المملكة العربية السعودية لم تتوضح بعد علاقة المملكة مع الحكومة الجديدة.وعلى الرغم من عدة زيارات قام بها عدد من المسؤولين العراقيين الي المملكة لم تعد الحرارة الي طبيعتها بين البلدين ولم توفد السعودية بعثة دبلوماسية كاملة وهنا يبرز عبء على الحكومة العراقية لاعادة العلاقات الطبيعية والاخوية بين البلدين التي توفر انطلاقة مريحة لاعادة بناء مؤسسات الدولة (التبادل التجاري) بينهما. ان دور المملكة كبلد عربي كبير وجار للعراق مهم جدا في المسيرة السياسية للحكومة. كما انها العضو الاكبر في منظمة دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر امتدادا حيويا لجنوب العراق وتضم الدول المصدرة للنفط في المنطقة.

تتخذ العلاقات العراقية -الكويتية بعدا مهما في اي سياسة خارجية عراقية، فالغزو العراقي للكويت عام 1990 واحتلالها والأعمال التخريبية

كتب على العراق منذ إنشائه أن يعيش في حال من عدم اليقين السياسي، فقلما مرت حقبة من الزمن لم يشهد فيها هذا البلد أزمة أو نزاعاً أو حربا، وجاء هذه الحالة فقد اختلطت دائما طموحات سياسييه مع واجباتهم القومية، ووجد العراق نفسه سباقا في التدخل العسكري في مختلف العهود وفترات عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية. ففي الأربعينيات كاد رشيد عالي الكيلاني أن يغير توازنات الحرب العالمية الثانية بمحاولته الارتباط بألمانيا النازية وتهديد الوجود البريطاني في الخليج، وفي عام 1948 شارك الجيش

اقتصادي وعلاقات تعاون وحسن جوار، لذلك من اولويات الحكومة الجديدة الانخراط في عملية سياسية تنسيقية مع سورية ماثلة لاجتماعات الدورية التي تعقد بين بعض دول الاتحاد الاوروبي مثل فرنسا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا حيث تعقد اجتماعات تنسيقية بشكل متكرر على مستوى وزاري واجتماع قمة كل 6 اشهر. لا يعني ذلك مغفلة في الطموح لكن من المفضل ان توضع اهداف سياسية عليا من اجل العمل على تحقيق اقصى ما يمكن منها.

المخاطر الامنية
<p>ثم ان المخاطر الامنية ليست بالامر الذي يستهان به اذ ان التنسيق الامني ضروري جدا من اجل درء مخاطر اي اعمال ارهابية او نشاطات غير مشروعة تستهدف امن واستقرار البلدين وهذا امر طبيعي يجري بين معظم الدول المتجاورة.</p> <p>مع ان المملكة الأردنية الهاشمية هي من الدول الحدودية مع العراق لكن التداخل السكاني بين البلدين شبه معدوم نظرا لان المنطقة الفاصلة هي في معظمها بادية او صحراوية لكن الدور الأردني اثناء الاحداث والحروب التي شهدها العراق كان كبيرا ومميزا. ما بين 1991 اي عملية تنسبت في تراجع اقتصادي كبير ونقص في المواد الطبية والغذائية وكان الأردن مفتتحا على العراق والمعون الرئيسي له رغم طول المسافة بين مرفأ العقبة والحدود العراقية. استطاع الاردن الحصول على تغطية سياسية دولية من اجل احداث خرق في الحظر المفروض دوليا بطريقة الامر الواقع.</p>

كما كان الأردن الطريق الرئيسي لانتقال الانصاخص من العراق واليه ولجس مكثات آلرف العراقيين الى الأردن خوفا من بطش نظام البعث ولاحقا من الحروب الاهلية التدميرية. لا ينتظر ان يعود الدور الأردني الى الاهمية الاستثنائية التي كان يتمتع بها خلال سنوات الحصار لان الوضع الطبيعي سوف يعطي دورا اكبر للدول العربية المجاورة وحتى للدول غير العربية الا ان التجارب الاخيرة توجب الحرص على العلاقة الخاصة التي تربط الاردن بالعراق.

جيران العراق من الغرب والجنوب هم اشقاء عرب اما من الشمال والشرق فقتنتهي المناطق العربية وتبدأ المناطق الإيرانية والتركية. يحد العراق من الشرق ايران على مدى حدود يبلغ طولها 1458 كلم هي الاطول مع الدول المجاورة. قدر لهذه العلاقة ان تشهد مؤخرا الازمات وحروباً وماسي. عام 1975 توصل البلدان الى اتفاق حول منطقة شط العرب (التقاء نهرَي دجلة والفرات ومصبهما في الخليج عند البصرة) وهي منطقة شهدت خلافات ونزاعات عبر التاريخ. عام 1980 وبعد نحو ما يزيد على السنة على انتصار الثورة الاسلامية وتسلمها السلطة فسي ايران توجس النظام القائم في بغداد خيفة من هذه الثورة وبدأ حربا على ايران وعبرت قواته المسلحة الحدود بين البلدين نحو منطقة خوزستان. سرعان ما توسعت الحرب لتشمل الجبهة بكاملها واستمرت مدة 8 سنوات وادت الى سقوط مئات الآلاف القتلى والجرحى واصابة كل من البلدين بدمار شديد. خلال فترة الحرب وما تلاها، ليس سرا ان حالة من العداء نشات بين البلدين وبات انهاؤها على درجة عالية من الصعوبة. في فترة الحرب وبعدها لجا عدد كبير من العراقيين الي ايران وشكلوا تنظيمات سياسية ابرزها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية ومليشيا قوات بدر. كما لجا ايضا عدد كبير من عناصر حزب الدعوة الاسلامي واحزاب اخرى. وكانت الحدود بين البلدين مغلقة وتعيش حالة الحرب لحين الاجتياح الاميركي للعراق واحتلاله عام 2003 حيث فتحت الحدود بين البلدين.

ايران دولة غالبيتها من المسلمين الشيعة الذين يشكلون ايضا القسم الاكبر من العراق اي من 60 الى 65%؛ كما ان العراق بلد العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والتي يزورها المسلمون الشيعة من جميع انحاء العالم. شكل العامل الديني جانبا كبيرا لايران يكرس التعاطف الديني المذهبي فكانت اعداء كبيرة من الايرانيين تزور العراق باستمرار. تعامل قسم كبير من العراقيين مع القوات الاميركية كقوات احتلال وشنوا

ايران دولة غالبيتها من المسلمين الشيعة الذين يشكلون ايضا القسم الاكبر من العراق اي من 60 الى 65%؛ كما ان العراق بلد العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والتي يزورها المسلمون الشيعة من جميع انحاء العالم. شكل العامل الديني جانبا كبيرا لايران يكرس التعاطف الديني المذهبي فكانت اعداء كبيرة من الايرانيين تزور العراق باستمرار. تعامل قسم كبير من العراقيين مع القوات الاميركية كقوات احتلال وشنوا



### ازمات.. ونزاعات.. وحروب

العراقي بفعالية في حرب فلسطين ومنذ 1967 لغاية 1970 رابطت وحدات عسكرية عراقية على الحدود الأردنية - الاسرائيلية في نهر الأردن، وفي عام 1973 شاركت وحدات عراقية في الحرب العربية- الاسرائيلية على الجبهة السورية، وفي الستينيات والسبعينيات دخل في نزاع متقطع مع الاكراد في شمال العراق. وما بين 1980 و1988 دخل في حرب دمرة مع ايران ولم تكذ هذه الحرب تنتهي حتى فاجأ المبقور العالم بغزو غاشم للكويت عام 1990 فعرض العراق لحرب افضت الى طرد قواته المحتلة من الكويت.



هجمات كبيرة عليها واطلقوا مقاومة مسلحة اسقطت قتلى وجرحى بين صفوف الاميركيين وفرضت عليهم اعادة حساسياتهم . الغريب في هذه المقاومة انه لم يكن لها اب معلوم ولا قيادة واضحة لا داخل العراق ولا خارجه. الدولتان المتهمتان بدعم المقاومة هما سورية وايران كانتا تتعاملان مع سلطة الامر الواقع التي عينها الاميركيون من مجلس حكم ورؤساء غير منتخبين. ان العلاقات الاميركية المتريبة مع ايران خلقت اشكالية في التعامل معها فهي دولة معادية لسلطة الاحتلال وهي دولة جارة وصديقة للسلطة العراقية جمعهما الدعاء لنظام البعث البائد. اوفدت ايران سفارة كاملة الى العراق ولها تفصيليات في المدن الكبرى وزار كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ايران عدة مرات كما وزار الرئيس الإيراني بغداد ويزورها باستمرار وزير الخارجية وفوفد وزارية متعددة.

امام العراق معضلة اقامة علاقات حسن جوار وصداقة وتعاون مع ايران وهي علنا معادية للولايات المتحدة التي يقبع العراق علاقات جيدة معها باعتبارها سلطة احتلال سيصبح قريبا احتلالا سابقا. هل يتشكل ذلك مصدر ارباك للحكومة العراقية المنتخبة ام مصدر قوة باعتبار انها تسك بالعدوين اللدوين وتصح التقاطع الوحيد بينهما؟

امام العراق تحد دبلوماسي كبير واشكالية في بناء سياسة خارجية واضحة مع ايران خصوصا مع وجود فوارق واضحة لدى فئات الشعب العراقي في الموقف من ايران. هناك اشكالية اخرى لا تقل اهمية في العلاقة العراقية- الايرانية وهي موقف الامم المتحدة من ايران. فقد صدرت عدة قرارات عن مجلس الامن فرضت عقوبات تجارية واقتصادية على ايران وحظرت التعامل التجاري معها في امور كثيرة. يقضي الالتزام بقرارات الشرعية الدولية اليناخالف العراق تلك القرارات. هذه العقوبات فرضت كضغط على ايران بسبب الارتباب بنشاطها النووي. ما زال الملف النووي الإيراني يشكل مادة خلافة بين جيران العراق، دول مجلس التعاون الخليجي لا تحفي معارضتها لنشاطات ايران النووية وتبدي تحوفا من اقدام ايران على بناء سلاح نووي في حين تتخذ سورية موقفا مختلفا فهي حليفة لايران وتؤيدها تماما في الملف النووي، ام تركيا فقد دعت الى حل سلمي لمسألة الملف النووي واقترحت بالاشتراك مع البرازيل حلا لتخصيب اليورانيوم رفضته الامم المتحدة.

دعوات خارجية
<p>منذ عام 2005 تصدر دعوات اميركية وغربية واسرائيلية من اجل توجيه ضربة عسكرية الى ايران على خلفية الملف النووي ووردت ابناء عن حشده اساطيل وحملات طائرات وغوصات في مياه الخليج بهدف تنفيذ الضربة لكن ذلك لم يحدث بل خلق جو مشحونا بالنوتر في منطقة الخليج ولايزال. لاشك ان العلاقة الإيرانية - العراقية تتأثر حتما بهذه الاجراء الفلقة وهذا ما يربط على الدبلوماسية العراقية اعباء شديدة تنفض الى التعقيدات الكبرى للسياسة الخارجية. وهناك ملف آخر في العلاقات العراقية - الايرانية هو الاقلية الكردية الموجودة داخل ايران وداخل العراق وتركيا. صحیح ان المسألة الكردية هادئة حاليا لكنها مرشحة للتحول الى أزمة شديدة عند حصول اي تغيير في وضع الكرد. تتفق مصلحة ايران مع العراق وتركيا بمنع قيام دولة كردية تؤثر على وحدة كل من الدول الثلاث. الكرد هم مكون اساسي في العراق ومنهم رئيس جمهورية ووزير الخارجية لذلك تتخذ اي مشكلة كردية طابعا حساسا لدى الحكومة العراقية الجديدة. لا تقلل العلاقة العراقية - التركية اهمية عن علاقات تركيا مع دول الجوار. تقع تركيا شمال العراق وتمتد الحدود بينهما مسافة 352 كلم والمنطقة الحدودية هي كردستان العراق. تركيا هي الولاية البرية للعراق نحو اوروبا واسيا الوسطى وهي دولة عضو في الحلف الأطلسي وحليفة للولايات المتحدة والغرب نظامها علماني رغم ان السلطة الحالية بيد اسلاميين معتدلين. تشكل المسألة الكردية الهاجس الاكبر في علاقات تركيا مع العراق.حزب العمال الكردستاني الذي ينفذ هجمات مسلحة ضد الجيش التركي في مناطق الاكراد في جنوب شرق تركيا هو محظور في تركيا وزعيمه يقبع في سجن تركي ويعلن باستمرار القتال ضد الاتراك وتشن القوات المسلحة التركية حملات عنيفة ضد افراده. نخشى تركيا ان يستخدم الكرد اراضي شمال العراق منطلقا لهجماتهم وقد انطلقت بالفعل بعض الهجمات من العراق وادت في بعض الاحيان الى رد فعل تركي عنيف وهجمات للطيران التركي على كردستان العراق وفي احيان اخرى الى عبور قواتها الحدود والقيام بأعمال حربية ضد مواقع محتملة للحزب. اوفدت تركيا بعثة دبلوماسية كاملة ولها مثل ايران تفصيليات في المدن الكبرى وحصلت زيارات على مستوى رئيس الوزراء بين البلدين وزيارات عديدة على مستويات وزارية.</p>
<p>في العراق اقلية تركمانية تنتمي الى العرق التركي وهي تتواجد في الشمال جوار الكرد وهناك تخوف من تركمان العراق حول وجودهم في مدينة كركوك واحتمال ضمها الي اقليم كردستان وتلعب تركيا دور الحامي للاقلية التركمانية والراعي لحقوقها وهي اعلنت مرارا انها لن تقبل ان تمس حقوقها. كل هذا يضيف تعقيدات وتعقيدات على علاقة العراق مع دول الجوار وصعوبات في رسم سياسة خارجية محددة وواضحة تجاه كل المسائل المطروحة مع هذه الدول.</p>
<p>اما عن باقي ملفات السياسة الخارجية فهي لا تقل اهمية او تعقيدا. العراق يجب ان يعود دولة فاعلة في الامم المتحدة بمراس توره وهذا يتطلب نشاطا دبلوماسيا كثيفا بالاضافة الى تفعيل عضويته في جامعة الدول العربية (من المقرر عقد القمة العربية المقبلة عام 2011 في بغداد) ومنظمة المؤتمر الاسلامي وباقي المنظمات الدولية والاقليمية وتحديد علاقاته مع الاتحاد الاوروبي وروسيا والصين.</p>
<p>عراقية جديدة معظم المسائل ان لم تكن جميعها من النوع العاجل الذي لا يحتمل التأجيل وهذا ما يربط اعباء جمه على صانعي السياسة في العراق الجديد.</p>

**\* عميد ركن مفاعد في الجيش اللبناني**